رأي القدس

خيارات عباس الصعبة والمكلفة

■ جرت العادة، ان يطوف الزعماء الفلسطينيون بالعواصم العربية لحشد الدعم للمقاومة في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، ولكن السيد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، يكسر هذه القاعدة باصرار، ويفعل عكس ذلك تماما.

فالجولة الحالية التي يقوم بها السيد عباس الى كل من مصر وقطر تهدف الى اقناع حكومتي البلدين باستخدام نفوذهما للضغط على حركة المقاومة الاسلامية «حماس» لتليين موقفها في مسألتي تبادل الاسرى وتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية.

بالنسبة الى مسألة تبادل الاسرى، يريد السيد عباس ان تفرج حركة «حماس» عن الجندي الاسرائيلي الاسير جلعاد شاليط دون قيد او شرط، على ان تترك الباقي لكرم الحكومة الاسرائيلية، اي ان تترك لها قرار الافراج عن اي عدد تريده من الاسرى الفلسطينيين في معتقلاتها، اما بالنسبة لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية فان المقصود من «تليين» موقف «حماس» هو اعترافها بالدولة العبرية، وكل الاتفاقات التي وُقعت معها، خاصة اتفاق اوسلو، ونبذ العنف، اي التخلي عن المقاومة.

ولا نعتقد ان كلا من قطر ومصر تملكان اوراق ضغط قوية تؤهلهما لتحقيق التنازلات التي يتطلع اليها السيد عباس من حركة «حماس» وقيادتها في الخارج.

فالحكومة المصرية بذلت جهودا كبيرة من اجل اقناع قيادة الحركة في الخارج للافراج عن الجندي الاسرائيلي الاسير دون شروط، واوفدت العديد من وفودها الامنية الى القطاع لانجاز هذه المهمة، ولكن جهودها باءت بالفشل لانها حملت التهديدات والشروط الاسرائيلية، وتعاملت مع الفلسطينيين وفصائلهم كمجموعة من الاطفال القصر.

ولعل المثل الابرز في هذا الاطار هو ما نشرته الصحف العبرية حول ارسال السيد عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات المصرية رسالة الى قيادة «حماس» في دمشق تحذرها من اجتياح اسرائيلي شامل لقطاع غزة بعد انتهاء شهر رمضان المبارك، اذا لم يتم الافراج عن الجندي الاسرائيلي الاسير قبل هذه المهلة.

السيد عباس يعيش مأزقا كبيرا، لانه لا يستطيع مخالفة شروط امريكا في التصدي لحركة «حماس»، ولا يستطيع تلبيتها في الوقت نفسه، لان المواجهة ستكون مكلفة دمويا وسياسيا.

خيارات السيد عباس صعبة، علاوة على كونها محدودة، للخروج من الازمة الحالية. فتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة السيد اسماعيل هنية، ودون ان تعترف حماس صراحة باسرائيل وتنبذ العنف، سيؤدي الى عدم اعتراف امريكا واوروبا بهذه الحكومة، ورفض التعامل معها. واستخدام صلاحياته في حل هذه الحكومة وتشكيل حكومة طوارئ، او حكومة تكنوقراط سيخلق ازمة سياسية طاحنة، وربما يقود الى حرب اهلية.

وحتى خيار الدعوة الى انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة ليس بالخيار السهل، لان احتمال مقاطعة حماس والفصائل الاخرى لها وارد ايضا.

لا بديل امام السيد عباس غير اعداد خطاب استقالته ودعوة المجلس التشريعي للانعقاد واعلان حل السلطة، والذهاب الى الدوحة لقضاء وقت ممتع مع احفاده.

العدالة والتنمية يخرج تركيا من العزلة الأتاتوركية إلى العثمانية الجديدة

د. بشير موسى نافع *

■ كنت أجلس وسط عشرات من المدعوين في الحديقة الساحرة لقصر دلما بهجة الذي أمر ببنائه السلطان عبد المجيد على حافة البوسفور في منتصف القرن التاسع عشر. عهد عبد المجيد هو بالطبع بداية حقبة التحديث العثماني، الحقبة المعروفة بالتنظيمات التي قادها رجال دولة عثمانيون متأوربون. ولأن العصر كان عصر التوجه نحو أوروبا فقد قرر السلطان التخلي عن طوبقابو سراي، المقر التقليدي لإدارة السلطنة طوال قرون، وبناء قصر أوروبي الطابع (على طراز الباروك الفرنسي) كمقر جديد. وبالرغم من العبء الهائل الذي ألقته تكاليف بناء القصر الجديد على الخزينة العثمانية، ومعمار القصر المختلف عن الطراز العثماني الذي رسم ملامحه سنان باشا في القرن السادس عشر، فإن القصر (وحديقته) يعتبر واحداً من معالم مدينة اسطنبول الحديثة. كانت المناسبة هي احتفال منظمة المؤتمر الإسلامي بتأسيس منتدى خاص للشباب، ولكن ما دفعني حقيقة للحضور كانت الرغبة في مشاهدة وسماع رئيس الوزراء التركي الطيب رجب أردوغان عن قرب. وعندما وقف زعيم حزب العدالة والتنمية لإلقاء كلمته لم يكن هناك شك ان الرجل يتمتع بكاريزما هائلة، وانه يملك قدرة بالغة على إيصال ما يريد بلغة واضحة ومؤثرة.

كانت البلاد تعيش جدلاً واسعاً حول قرار حكومة أردوغان إرسال الجيش التركي للمشاركة في القوة الدولية التي قرر مجلس الأمن نشرها في جنوب لبنان. ولأن هذه هي تركيا، بكل تاريخها المثقل بالتناقضات، فقد كان الجدل حاداً وصاخباً. وربما كانت تركيا هي الدولة الوحيدة التي رافق قرارها المشاركة في القوة الدولية مظاهرات وتجمعات شعبية معارضة، نددت بالحكومة ووجهت كل أصناف الاتهامات لرئيس الوزراء وسياسته. ولدت المعارضة من دائرتين رئيسيتين: الدائرة الإسلامية التي يقودها الزعيم التاريخي نجم الدين إربكان، والدائرة العلمانية. من وجهة نظر إربكان وحزبه، حزب السعادة، نظر إلى قرار أردوغان إرسال الجيش إلى لبنان باعتباره خضوعاً آخر للإرادة الأمريكية ومشاركة تركية مبطنة في المخطط الغربي لحماية الدولة العبرية والعمل على تجريد حزب الله من سلاحه. أردوغان وأغلب رفاقه في العدالة والتنمية هم أعضاء سابقون في حزب اربكان، ولا يخلو موقف الأخير من حكومة أردوغان من مرارة الانشقاق والخروج على الحزب الأم وقائده. ولكن موقف اربكان وجد صدى لا يمكن تجاهله في الشارع التركي الإسلامي، وكان من الواضح ان قطاعاً ملموساً من الأتراك يشك بالفعل في حقيقة الدوافع وراء المشاركة في القوة الدولية. وربما عزز من هذا الشك تسرب أنباء حول مطالبة حلف الناتو بأن تشارك الوحدات التركية في أفغانستان في القتال الدائر ضد قوات طالبان. كانت الوحدات التركية أرسلت لأفغانستان كقوة حفظ سلام، وليس كقوة مقاتلة، ولكن تصاعد نشاطات طالبان العسكرية وعجز قوات الناتو عن مواجهة صعود طالبان الحثيث، استدعيا مطالبة الأتراك المشاركة في القتال. والأرجح ان الحكومة التركية رفضت طلب الناتو؛ ولكن مجرد وجود مثل هذا المطلب ترك ظلالاً ثقيلة على مستقبل الدور الذي قد تلعبه القوات التركية في لبنان.

الاسلاميون الأتراك، وأغلب الشعب التركي، يرفضون رفضاً قاطعاً مشاركة جيشهم في حماية المصالح الغربية في أفغانستان أو غيرها. ويصبح الأمر أكثر حدة واستقطاباً عندما يتعلق بالدولة العبرية. أما الدوائر العلمانية، فترى قرار حكومة أردوغان من زاوية مختلفة تماماً. من وجهة النظر العلمانية تعتبر حكومة العدالة والتنمية حكومة إسلامية ـ إصولية مقنعة، بالرغم من ان أردوغان ورفاقه بذلوا كل جهد ممكن واستخدموا كل طريقة تعبير ممكنة لتوكيد عدم اسلاميتهم، بالمعنى السياسي للإسلامية. وترى الدوائر العلمانية التركية، بخلافات بين قواها المتعددة، ان حكومة أردوغان تسعى إلى الانقلاب على الميراث الأتاتوركي، وإلى إعادة تركيا بالتالي إلى العالم الإسلامي. هذه سياسة عثمانية رجعية، يقول هؤلاء، تدفع تركيا شيئاً فشيئاً إلى التورط في محيط إسلامي مضطرب وممزق ومتخلف، وهي سياسة لن تجر على تركيا إلا الكوارث والأعباء، سياسة ستعزز من نفوذ القوى الأصولية في البلاد وتحرف تركيا عن طريق التقدم.

من جهته، لم يخف أردوغان حنقه من الهجوم المستعر ضد حكومته وضد قرار يراه في صميم المصلحة الوطنية التركية ودور تركيا وموقعها في عالم القرن الحادي والعشرين. كعادته، أحياناً، في فقدان السيطرة على ردود أفعاله، اتهم أردوغان خصومه، على الأقل في مناسبة واحدة، بخيانة تركيا ومصالحها. لم تغير حقيقة ان المعارضة لقرار المشاركة في القوة الدولية جاءت من جهتين مختلفتين تماماً شيئاً في الموقف، وحتى اليوم الذي صوت فيه البرلمان التركي (حيث تتمتع الحكومة بأكثرية مريحة) لم يكن من المؤكد ان حكومة أردوغان ستنجح في تمرير قرارها. وهو ما يثير أسئلة كبرى حول حقيقة دوافع أردوغان وحكومته، وحقيقة السياسة الخارجية التي يسعى إلى تكريسها.

حكومة العدالة والتنمية ليست حكومة إسلامية، ولكنها حكومة يقودها سياسيون متدينون يحملون احتراماً عميقاً لميراث تركيا الإسلامي والعلماني. أية محاولة توصيف اخرى، وأية محاولة لزج العدالة والتنمية في هذه الخانة أو تلك، هي مضيعة للوقت. تخلي أردوغان ورفاقه عن السياسة الإسلامية، وهم الذي نشأوا في أحضان حزب الرفاه الإسلامي، هو قرار نبع من تقدير لموازين القوى التركية الداخلية وأزمة الاستقطاب التاريخي بين التوجه الإسلامي المتنامي في البلاد والأسس العلمانية للجمهورية كما وضعها أتاتورك. ولكن سياسة حكومة العدالة والتنمية الخارجية هي نتاج معادلة أخرى، معادلة موازين القوى العالمية، والعلاقات التاريخية بالولايات المتحدة، من جهة، والسعي التركي إلى الانضمام للوحدة الأوروبية، من جهة أخرى. وربما يقول البعض ان السعي إلى أوروبا هو أيضاً ورقة قوة داخلية، ساعدت وتساعد أردوغان على كبح جماح المؤسسة العسكرية ومنعها من التدخل في الشأن السياسي من جديد. مهما كان الأمر، فقد شهدت سياسة أردوغان الخارجية خلال السنوات القليلة الماضية متغيرات جوهرية، من الدور النشط في شمال العراق وانتقاد السياسة الأمريكية في الأنبار إلى ما يكاد يشبه الانسحاب الكامل من الساحة العراقية، ومن الاحتجاج على السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين (ولفلسطين مكانة كبرى لدى الشعب التركي)، إلى زيارة الدولة العبرية والاجتماع بأرييل شارون، ثم لعب دور المضيف لأول اتصال باكستاني ـ إسرائيلي علني.

القرار بإرسال وحدات عسكرية تركية للمشاركة في القوة الدولية في جنوب لبنان ليس القرار الأول من نوعه؛ فالجيش التركي يشارك في قوة حفظ السلام الدولية في البلقان وأفغانستان. وهذه مناطق إسلامية، وجد الجيش التركي فيها ترحيباً ملموساً من السكان المسلمين. ولكن لبنان مختلف قليلاً. فلسبب أو لآخر، ثمة معنى أعمق للتواجد التركي العسكري، حتى تحت راية الأمم المتحدة، في منطقة عربية. كما ان الانتشار الدولي في لبنان يرتبط ارتباطاً مباشراً بوجود الدولة العبرية والصراع على فلسطين. السياسة الموجهة لهذه الخطوة يمكن بالفعل وصفها بالسياسة العثمانية، سياسة يقودها رئيس وزراء لا يتوقف عن استدعاء ميراث المجد والتفاني العثماني. وحتى في توجهه إلى الشبان المسلمين في حديقة دلما بهجة لم يستطع أردوغان منع نفسه من الإشارة إلى أمثلة العمل والالتزام التي أسست لإمبراطورية القرون الستة، التي امتدت يوماً من وسط أوروبا إلى شمالي أفريقيا ومن شبه جزيرة القرم إلى القرن الإفريقي. ولكني لم أتمالك نفسي وأنا استمع لخطاب أردوغان في حديقة دلما بهجة من رؤية المشترك الرمزي بين سياسة العدالة والتنمية الخارجية والقصر البديع على شاطئ البوسفور الغربي.

هذا قصر عثماني بني لسلطان عثماني، ولا يزال يقف شاهداً على ميراث السلطنة الإمبراطوري في قلب المدينة التي كانت حاضرة السلطنة ورمز اجتماعها. ولكنه قصر لم يستلهم المعمار العثماني، بل المعمار الأوروبي، بني في حقبة كانت السلطنة تلهث فيها لإعادة تقديم نفسها في صورة أوروبية حديثة. دلة بهجة ليس السليمانية ولا مسجد السلطان أحمد، ولا يرقى إلى عظمتهما ولا أصالتهما بأي حال من الأحوال. دلة بهجة هو في الحقيقة شاهد العثمانية الجديدة، عثمانية القرن التاسع عشر، عندما بدت السلطنة وشعوبها وكأنها قد علقا في نهاية خيط رقيق من الاحتمالات. ولا تخرج سياسة أردوغان الخارجية من دائرة التناقضات ذاتها التي أقيم دلما بهجة على أساسها. فمن ناحية، لا يمكن لسياسة تركية نشطة تجاه الجوارين الأوروبي والأسيوي (بما في ذلك الجوار العربي) إلا ان تكون سياسة عثمانية. بدون توجه عثماني، على تركيا ان تركن إلى عزلة قاهرة لا تعكس طموحات الشعب ولا الحجم ولا الموقع ولا التاريخ. ولكن سياسة عثمانية أصيلة هي سياسة باهظة التكاليف، داخلياً وخارجياً. تركيا الداخل، مهما بلغت نسبة الأصوات التي حصل عليها العدالة والتنمية، هي تركيا منقسمة على ذاتها، ستحتاج ربما لعقود طوال قبل ان تعيد بناء إجماعها الوطني. وفي الخارج، لا تجرؤ الطبقة السياسية التركية، مهما كانت حقيقة عواطف هذا القطاع من رجالاتها، على مواجهة السياسات الغربية. فالارتباطات التركية بالمعسكر الأطلسي ليست وليدة الأمس، ولا هي بالارتباطات التي يسهل قطعها أو التخلي عنها. الحل إذن هو في سياسة عثمانية جديدة، سياسة تستجيب لمتطلبات الحلفاء الغربيين وتحمل الصبغة العثمانية في الآن نفسه.

إن أحداً لا يمكن ان يغفل دوافع أردوغان في دفع الجيش التركي إلى مزيد من الاحتكاك بالشعوب الإسلامية التي طال انقطاعه عنها، ولا حتى في لعب دور نشط في الجوار الإسلامي. وكان من الملفت ان رئيس الوزراء قد تعهد للبرلمان بسحب الجيش من لبنان في حال تغيرت مهمة القوة الدولية من حفظ السلام إلى نزع سلاح حزب الله. ولكن أحداً، في المقابل، لا يمكن ان يغفل الرغبة الأورو ـ أمريكية في مساهمة تركيا في القوة الدولية؛ فأمام تزايد النزعة الغربية للتدخل في الشأن العالمي أصبح توفير الأعداد الضرورية لمهمات التدخل أمراً بالغ الصعوبة، في حين ان الجيش التركي يعتبر واحداً من أكبر جيوش حلف الناتو. من ناحية أخرى، وفي ضوء الزيارة الأولى التي يقوم بها ملك سعودي للعاصمة التركية، قبل فترة قصيرة من اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان، يبدو واضحاً ان هناك رغبة عربية متزايدة لأن تقوم تركيا بدور المعادل الاستراتيجي لإيران. ثمة قلق عربي متفاقم من النفوذ الإيراني في العراق ولبنان وفلسطين، وما يواكب هذا النفوذ من تصاعد التوجه التسليحي الاستراتيجي في إيران، وتبدو تركيا طرفاً مناسباً لتعزيز معسكر من يرون إيران من زاوية الخطر والتهديد.

سياسة أنقرة العدالة والتنمية سياسة عثمانية، نعم، ولكنها عثمانية جديدة؛ وقادة حكومة العدالة والتنمية عثمانيو الهوى، نعم، ولكنهم عثمانيون جدد. إلى أين ستنتهي هذه السياسة، وأي أثر ستتركه على مستقبل تركيا؟ ليس ثمة من إجابة ممكنة في الوقت الحاضر.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

مسلسل التوريث بداية النهاية لنظم منهارة

د. يوسف نور عوض *

■ شهد العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية أنماطا من الحكم سيطرت عليها النخب العسكرية والمثقفون إلى جانب النظم التقليدية التي هي نتاج تاريخ طويل من الثقافة السائدة في المنطقة. ولا تعنينا هذه المجموعة الثانية لأنها لم تعد ذات تأثير وأن ظلت تتربع على سدة الحكم في كثير من البلاد العربية. وما نركز عليه هو المجموعة الأولى التي ساعدتها على الظهور ظروف السيطرة الاستعمارية السابقة على المنطقة واستعداد المجتمعات العربية المتقبلة لشعارات القومية العربية والوحدة على الرغم من أن كل ما يدور في الواقع العربي يتناقض مع هذه الشعارات ولا يوفر الأرضية التي يمكن أن تتأسس عليها نظم تسعى إلى الوحدة العربية.

وكانت الشعارات القولية في ظروف الحرب الباردة ـ التي وجدت فيها النظم الإستبدادية دعما من الإتحاد السوفييتي ـ كافية لأن توفر الشرعية لهذه النظم التي انكشف ظهرها بشكل كامل بعد نهاية الحرب الباردة وأصبحت غير قادرة على الاستمرار بأسلوبها القديم اعتمادا على قدراتها الذاتية، وهنا ظهر التناقض في بنية هذه النظم بين ما أشرت إليه سابقا بالفرق بين الدولة والحكومة، ولكني مع ذلك لا أريد أن اتناول واقع هذه النظم بشكل كامل بل أود أن أركز على ظاهرة جديدة يبدو أنها أصبحت مقنعة للقائمين بأمرها. وهي ظاهرة التوريث والسيطرة على الحكم بكل الوسائل غير المشروعة.

ولا شك أن أول تجربة ناجحة للتوريث هي تجربة الرئيس بشار الأسد الذي لعبت ظروف كثيرة دورها في وصوله إلى السلطة ، واهم هذه الظروف الإرث الذي تركه والده الذي عرف بثباته على مواقفه المناهضة للكيان الصهيوني وفسر الكثيرون عدم إقدامه على تحرير الجولان بأنه كان يعيش في واقعه مكشوف الظهر في وضع عربي متراجع ولم يتبع الرئيس حافظ الأسد الأساليب التي اتبعها الآخرون من أجل إيصال أبنائهم إلى الحكم إذ كانت القضية الوحيدة التي تقف أمام ابنه هي قضية تعديل الدستور التي تجاوزها المشرعون السوريون بسهولة ليجد بشار الأسد نفسه مباشرة أمام التحديات نفسها التي واجهها أبوه. دون أن تكون لديه القدرة على تجاوز الواقع الذي يعايشه، وبالتالي استمرت صورة الحكم في سورية محافظة على استمرار إرث الأب، وما قد يحمد لسورية هو أنها لم تقدم حتى الآن التنازلات المطلوبة منها وهي ما فتئت تبحث عن وسائل وأساليب جديدة للمواجهة.

ولكن الأمر في مصر يتم بصورة أخرى، وقد كانت الأمور تسير على استحياء في المرحلة الأولى، إذ لم يكن بوسع الرئيس حسني مبارك أن يقنع الشعب المصري بكفاءة ابنه وقدراته الخارقة لان السؤال المطروح دائما هو ما الذي يميز جمال مبارك ويجعله مرشح الرئاسة الوحيد؟ هل عقمت مصر عن إنجاب المؤهلين؟وهل المؤهلات وحدها هي التي تجيز للأفراد الوصول إلى سدة الرئاسة أم أن النظام مقدم على كل شيء؟

تلك أمور لا يشغل الرئيس حسني مبارك نفسه بها وقد ظل منذ البداية يعمل من أجل توريث ابنه وكان أول عمل قام به رفضه تعيين نائب له حتى لا يكون هناك منافس واضح لابنه. وفي آخر الأمر أوصل الرئيس مبارك ابنه لمنصب رئيس لجنة السياسات ثم منصب نائب الأمين العام للحزب الوطني. وهنا أظهر جمال مبارك طموحه بوقوفه في وجه رئيس الوزراء المكلف، وفي المؤتمر الأخير للحزب الوطني بدأ جمال مبارك يقدم نفسه على أنه رجل المرحلة الثانية من النهضة في مصر التي بدأها والده ويحدث ذلك في الوقت الذي تقع فيه مصر بين العشرة الأواخر في مجال التنمية الاقتصادية بحسب تقرير البنك الدولي.

ولما كان جمال مبارك يدرك أن من الأمور التي ستؤخذ على سياسات والده خضوعه للسياسات الأمريكية والإسرائيلية فقد أراد أن يشق لنفسه طريقا جديدا يقنع فيه الشعب المصري بأنه المناهض للهيمنة الأمريكية وذلك من خلال إعلانه انه يريد أن يستأنف البرنامج النووي المصري، وهو يعلم أن هذا الملف هو الذي يزعج الولايات المتحدة ولكنه بالطبع لم يكن يهدف إلى ذلك بل كان يريد أن يقدم نفسه بطلا للمواجهة والتحدي، ولكن بالطبع ليس مواجهة إسرائيل بل مواجهة إيران التي باتت في نظره تشكل خطرا اكبر مما تشكله إسرائيل التي لم تنشئ قوتها النووية إلا من أجل إخضاع مصر وغيرها من الدول العربية. وهنا يجب أن ندرك أنه في ظل المعارضة الواضحة لامتلاك إيران قدرات نووية فإن جمال مبارك ما كان له أن يعلن ما أعلنه لولا أنه أعطى الضوء الأخضر من الولايات المتحدة لأسباب إستراتيجية وهو نفس الضوء الذي أعطى للرئيس الباكستاني برويز مشرف لنشر مذكراته التي قال فيها إن الولايات المتحدة هددته بأن تعيد باكستان للعصر الحجري إذا لم يتعاون مع سياستها في مقاومة الإرهاب ونفوذ طالبان. وكان ذلك غريبا لأن باكستان تمتلك السلاح النووي ولا تخضع لمثل هذا التهديد. الذي لا ينطلي على احد والذي لا يتناغم مع استمرار مشرف في تنفيذ السياسات الأمريكية، فإذا كان الرجل يمتلك الشجاعة التي يفضح بها الولايات المتحدة فلماذا لا يتخذ المواقف التي تتعارض مع سياسات الولايات المتحدة التي لا تقوم على المبادئ بل تقوم على التهديد.

ومسلسل التوريث يأخذ صورة جديدة في اليمن السعيد حيث لا يرى الرئيس علي عبد الله صالح بأسا في أن يتولى ابنه السلطة من بعده وقد قام هو نفسه بفصل درامي. عندما أعلن عدم رغبته في الترشيح للانتخابات الرئاسية لتخرج المظاهرات مطالبة باستمراره فيستجيب لرغبة الشعب ولكن ليس لسنة أو سنتين بل لسبع سنوات كاملة

وتأخذ القصة في ليبيا مظهرا جديدا حيث يجتهد العقيد القذافي في إظهار ابنه سيف الإسلام على أنه يمثل الرؤية الجديدة لمستقبل البلاد ولكنه هو نفسه لا يتحمل مسؤولية لأنه لم يكن رئيسا فقد تنحى عن السلطة منذ زمن بعيد ولكن اللجان الشعبية هي التي طلبت منه أن يقوم بدوره فلماذا إذن يجرى انتخابات رئاسية إذا لم يكن يتولى أي مسؤولية رسمية في الدولة. والسلطة في يد الشعب، وهو برغبة الشعب يبيح لنفسه أن يحضر مؤتمرات القمة ويتصرف في المقدرات الليبية بما يراه مناسبا.

وعلى الرغم من مهارته في تسيير أموره داخل ليبيا لا يستطيع أن يرى الكيفية التي تتآمر بها واشنطن عليه خاصة وهي تنصحه على غير ما تنصح به أصدقاءها الحقيقيين، فقد رأينا وزيرة الخارجية في الأيام الماضية تستقبل وزير الخارجية الليبي ليصدر بعد ذلك ما يؤكد أنه لا خلافات مع ليبيا وتعرف الولايات المتحدة أن ذلك سوف يثير الشكوك حولها ويقلل من شأن قيادتها في نظر العالم العربي ولكن عندما يتعلق الأمر بباكستان ومصر فإن الولايات المتحدة تنصحهما بإتباع سياسات مضادة للولايات المتحدة حتى ترتفع شعبيتهما كما هو الشأن في مذكرات مشرف ومشروع البرنامج النووي عند جمال مبارك.

وإذا نظرنا إلى هذا الواقع المزري في مجمله وجدنا أنه يتم في ظل غياب مؤسسة الدولة في العالم العربي بكون العالم العربي يخضع لسلطة الحكومات التي سطت على السلطة في مرحلة تاريخية أو بسبب ظروف تقليدية ولكن هذه الحكومات لم تؤسس نظاما للدولة بل ظلت تسيطر على مقدرات البلاد عن طريق النخب وبأساليب تقليدية قديمة، وحتى حين تتغير الظروف فهي لا تحاول أن تستفيد من المعطيات بل تصر على أن تستمر بشيء من التكيف وذلك ما فعلته جميع النظم المستبدة في تغييرها لمواقفها فقط لتتكيف بها مع الأوضاع الجديدة دون تغيير جوهري في مؤسسة الحكم. ولما كانت المشكلات الاقتصادية هي التي ستحكم مستقبل العالم العربي فإن الكثيرين بدأوا يدركون معنى الفرق بين الحكومة والدولة بكون غياب مؤسسة الدولة هو الذي يفقرهم واستمرارية الحكومات المريضة هو العقبة الكأداء في سبيل إقامة الدولة في العالم العربي. وفي انتظار التغيير ستظل أنظمة الحكم العربية تستنفد كل حيلها وثقافتها الضيقة أملا في أن يتجدد القديم الذي هو محكوم عليه بالزوال في لحظة قريبة من لحظات التاريخ.

* كاتب من السودان

الشعب العربي ينتظر: فأين الطليعة؟

د. علي محمد فخرو

■ إنتقال المجتمعات العربية من وضعها الحالي الى النظام السياسي الديمقراطي سيكون أمراً أيسر وأسرع لو توفرت العوامل التالية:

أولاً: ان تكون الديمقراطية جزءاً من مشروع فكري ـ سياسي يضم فيما يضم رفض ومقاومة المشروع الصهيوني برمّته، رفض ومقاومة التدخل والإحتلال الإستعماري الأمريكي، والعمل من أجل كل أنواع ومراحل الوحدة العربية سواء الجزئية أو الكلية. إن وضع تصور لمشروع فكري ـ سياسي، واضح ومهتم بأولويات المرحلة الحرجة التي تحياها الأمة العربية ومقبول من غالبيّة الأطياف السياسية العربية، سيحتاج إلى طليعة تضع تفاصيله وتطرحه على المجتمع وإلى طبقة وسطى تتبنّاه وتعمل من أجل إنجاحه. والمشكلة الكبيرة في الوطن العربي هي في عدم تكوّن تلك الطليعة وانتظامها في مؤسسة بعد، وكذلك تآكل وضعف الطبقة الوسطى لحساب غنى فاحش يزداد ويتركز في أقلية أنانية وفقر مدقع ينتشر ويشمل أغلبية الناس. ولذلك فالنضال اليومي من أجل توسعة وتقوية الطبقة الوسطى العربية هو جزء من النضال للديمقراطية نفسها.

ثانيا: أن يكون النضال من أجل ذلك المشروع في مستويين: وطني محلّي وقومي شامل. فلقد أظهرت العقود الماضية هشاشة القوى المحلية المحاربة من أجل الديمقراطية أمام قوة وجبروت قوى الدولة العربية المهيمنة لوجود إسناد حقيقي لتلك القوى المحلية على مستوى الوطن العربي كله. إن النضال الشعبي العربي الموحّد والمتناغم، الذي يسند الجهود المحلية من جهة، والذي ينظّم نفسه في ذات الوقت في شكل جبهة أو شبكة في وجه أعداء الديموقراطية الذين قد يختلفون على كل شيء ولكنهم يتفقون في كل الأوقات وعلى كل المستويات في معارضتهم للتحوّل الديمقراطي الحقيقي الذي سيقلّل من امتيازاتهم الكثيرة غير المشروعة.

ثالثاً: أن تسقط مقولة الاعتماد على الخارج الرّسمي في النضال من أجل الديمقراطية. فالتاريخ العربي يؤكد أنه لم ولن تقف الدول الغربية، ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية التي تطرح نفسها حالياً كبطل محارب في سبيل تحولنا الديمقراطي، مع الانتقال الى ديمقراطية حقيقية قد تقود إلى تحرر الأمة العربية السياسي والاقتصادي وإلى تعثّر المشروع الصهيوني. ولذلك فاذا كان لابدّ من الاستعانة بالخارج، باسم التضامن الدولي والأخوة في الإنسانية، فلتكن تلك الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني الغربي وغير الغربي المشهود لها بالتعاطف مع نضالات شعوب العالم الثالث وعدم تبعيتها لأشكال من الدوائر الاستخباراتية أو الشركات الكبرى العالمية.

رابعا: إن تلك العوامل الثلاثة التنظيمية في الأساس ستكون عديمة الجدوى إذا لم تكن تفاصيل المشروع الفكري ـ السياسي المفصليّة الهامة واضحة من البداية. فالهدف ليس في طرح عناوين ولكن في طرح محتويات وبرامج وأساليب عمل. فمثلاً فان طرح الديمقراطية السياسية وإغفال الديمقراطية الاقتصادية ـ الاجتماعية يجعل الطرح ناقصاً، والقول بمحاربة المشروع الصهيوني دون التطرق الى موضوع تواجده الاستيطاني في أرض فلسطين ورفض ذلك التواجد في الأساس وتقديم حلٍ ديمقراطي إنساني محلّه يقلب الموضوع كله إلى كلمات لامعنى لها. وينطبق الأمر على موضوعي الوحدة العربية ومقاومة الاستعمار الأمريكي. ولعلّ وضع تفاصيل أساليب العمل لإنجاح المشروع هي من أهم ما يجب الانتباه إليه منذ البداية. ذلك أن الشيطان، كما يقولون، يكمن في التفاصيل.

في اعتقادي أن الشعب العربي هو مهيأ في الوقت الحاضر لتقبل مثل هذا المشروع الفكري السياسي وللإنخراط في عملية النضال من أجله. لقد أثبتت المقاومات في فلسطين ولبنان والعراق، وأثبتت المانعات الكثيرة في كل الأرض العربية أن الشعب العربي قد ملّ وتعب من رؤية وطنه في دوامة الفشل والانتكاسات والهوان والاستباحة، وهو ينتظر طليعة شجاعة لديها حساسية وفهم عميق لمنعطفات التاريخ لتبلور مشروعاً وتنظيماً وحراكاً يستجيب لآماله وطموحاته المشروعة.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364